



الدين العام

تعريفه، وأدواته وأثره في
المتغيرات الاقتصادية الكلية





محتوى التقرير

03	المقدمة
04	ما هو الدين العام
04	فوائد وأهمية الدين العام
05	أنواع الدين العام
06	أدوات الدين العام (الصكوك، السندات، أذونات الخزنة)
07	إدارة الدين العام
08	دور مكتب إدارة الدين العام
08	تقييم إدارة الدين العام
08	أسباب لجوء الحكومات للاستدانة
09	الدين العام في المملكة العربية السعودية • الإدراج في أسواق الدين • التداول في أسواق الدين
11	ترتيب الدين العام السعودي بين مجموعة العشرين
12	أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
13	الخاتمة
14	المراجع



مقدمة

يعد الدين العام (الاقتراض) من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها العديد من المدارس والنظريات الاقتصادية؛ كونه يُشكل تحدياً، ليس في حجم الدين فحسب، ولكن في رفع كفاءة الدين. وعليه؛ شرعت الكثير من الدراسات وورش العمل في بحث ودراسة أفضل السبل لمواجهة تحديات الدين العام، وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويلعب الدين العام الكفاء دوراً أساسياً في التأثير بالمتغيرات الاقتصادية.

وترى النظرة الحديثة لسياسة الاقتراض العام أن القرض بمثابة أداة مهمة من الأدوات المالية التي تستعين بها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي، ولضمان استقراره وزيادة معدلات نموه. ويتم اللجوء إلى سياسة الاقتراض العام في حدود ما يمكن أن تحدثها من آثار إيجابية على مستوى الدخل القومي الذي يمثل الطلب الكلي الفعّال ونمط توزيعه. وتلجأ الحكومات إليه عندما تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. وفي العادة تُستخدم القروض بوصفها طريقةً بديلةً تتماشى جنباً إلى جنب مع فرض الضرائب، ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة حينما تكون هناك حاجة إلى تمويل بعض المشروعات التي تقوم بها الدولة مثل مشروعات البنية الأساسية ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل؛ حيث إن مثل هذه المشروعات يمتد مردودها لمدة طويلة من الزمن.

ما هو الدين العام؟

يعد الدين العام مصدراً مهماً من مصادر التمويل تلجأ إليه الدول لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية لتغطية النفقات؛ حيث تتجه الدولة للاقتراض من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولية. ويختلف تعريف الدين العام بحسب مدى شمولية الدين لكافة مكوناته التي تمثل التزامات للدولة تجاه الآخرين.

وقد تعددت التعاريف والمفاهيم للدين العام، ومنها ما يلي:

عرّفه مكتب الدين العام في وزارة الخزانة الأمريكية بأنه «مجموعة ديون الحكومة المحلية والإقليمية، ويعد مؤشراً على مقدار الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بدلاً من الضرائب».

وعرّفه صندوق النقد الدولي بأنه «الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة على الحكومة، المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي. وهي التزامات نشأت في الماضي، وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة».

كما عرّفه البنك الدولي بأنه «كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت إلى الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين. ويشمل الالتزامات المحلية والأجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض». ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي؛ باعتباره مجموع الدين العام طويل الأجل، والدين طويل الأجل المضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص الطويل الأجل غير المضمون. ويُعرّف أيضاً بأنه «ما تستدينه الحكومة من مبالغ نقدية من الأفراد أو المؤسسات المالية، وتلتزم بسداده مع الفوائد المستحقة عليه. وقد يكون الدين داخلياً أو خارجياً».

فوائد وأهمية الدين العام:

يسهم في توفير مصادر النقد الأجنبي.



يعد الدين العام مصدراً من مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة.



يعزز من النمو الاقتصادي في حالة أن رأس المال الإضافي الذي تموله القروض الجديدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛ مما يزيد من قدرة الحكومة على مواجهة التزاماتها في خدمة الديون المستحقة عليها



تسهم أدوات الدين العام في زيادة الحول الاستثمارية بأسواق المال؛ وبالتالي زيادة تدفق النقد؛ مما يسهم في النمو الاقتصادي؛ باعتبارها أوراقاً مالية عالية السيولة ومعدومة المخاطر.



يسهم في إعطاء ثقة للمستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني.



يعد الدين العام وسيلة للاستثمار وتطوير السوق المالي المحلي بمنعه خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.



يساعد على امتصاص المدفوعات المتنامية عن طريق تحويل المدفوعات من المدخرين إلى المستثمرين في حال عدم رغبة القطاع الخاص في الاقتراض.



يُعدّ من أهم أدوات السياسة النقدية وإدارة النقود؛ إذ يستخدم في عمليات السوق المفتوحة؛ للسيطرة على احتياطي البنوك وعرض النقود.



يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية.



أنواع الدين العام

الدين العام الداخلي (المحلي)



يتمثل في ديون (قروض أو سندات أو صكوك) تحصل عليها الدولة من الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات مالية) في السوق المحلي، وتلتزم بسدادها بالعملة المحلية.

وهناك نوعان من القروض المحلية:

1 - القرض الحقيقي، وهو اقتراض الحكومة من الأفراد والشركات وبنوك الادخار والمؤسسات المالية غير المصرفية، ويمثل هذا القرض استقطاعاً من دخول وثروات ومدخرات المجتمع؛ أي أن الحكومة هنا تنافس القطاع الخاص على السيولة المتاحة في الاقتصاد.

2 - القرض الظاهري، وهو اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي الذي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية، ولا يترتب عليه استقطاع من دخول وثروات ومدخرات المجتمع؛ حيث يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود في الجهاز المصرفي بقيمة القرض وفوائده، وهو عملية لزيادة كمية النقود.

الدين العام الخارجي



يتمثل في ديون (قروض) تحصل عليها الدولة من الخارج (دولة أخرى أو مؤسسات مالية خارجية)، ويتم طرحها في الأسواق المالية الأجنبية، ويلزم سدادها بالعملة الأجنبية.



أدوات الدين العام

الصكوك أو السندات: هي أوراق مالية تصدرها الحكومات لجمع الأموال من المستثمرين لفترة زمنية محددة بتاريخ سداد محدد، وخلال هذه الفترة عادةً ما توزع الصكوك والسندات معدل ربح أو فائدة (ثابت أو متغير) بشكل دوري، وفي نهاية عمر الصك أو السند، المعروفة بفترة الاستحقاق، يقوم مصدر الورقة المالية بسداد رؤوس الأموال التي جمعها ابتداءً من المستثمرين.

ما الفرق بين الصكوك والسندات؟

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تصدرها الجهات الحكومية أو الشركات لتطوير مشاريع تنموية، ويصبح المستثمر بموجبها مالكاً جزئياً للأصل محل التعاقد حتى تاريخ الاستحقاق. أما السندات فهي أوراق مالية يقرض المستثمر بموجبها الأموال للمصدر حتى تاريخ الاستحقاق مقابل معدل ربح دوري.

أنواع السندات

تقسم السندات إلى أنواع مختلفة بحسب عدد من المعايير، منها ما يلي:

أولاً: السندات بحسب المصدر



تنقسم السندات من حيث الجهة المصدرة لها إلى قسمين:

أ. السندات الحكومية:

وهي السندات التي تصدرها الدولة ومؤسساتها للاكتتاب العام، وتحصل عليها من الأفراد أو المؤسسات (العامة والخاصة) بغرض تمويل عمليات التنمية الاقتصادية أو لمواجهة العجز في ميزانيتها أو بهدف مواجهة التضخم، وتتميز بخلوها من المخاطر؛ لأنها مضمونة من الحكومة، كما أنها تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

وتنقسم إلى أنواع عدة، منها:

1. سندات الخزينة.
2. شهادات الخزانة.
3. سندات البلدية.
4. سندات حكومية بعملة أجنبية.
5. شهادات الاستثمار.

ب- سندات القطاع الخاص:

يطلق عليها سندات الشركات أو السندات غير الحكومية، وهي السندات التي تصدرها المؤسسات المالية أو الشركات العاملة في القطاع الخاص لتمويل مشاريعها ونشاطاتها في الأجل الطويل. وتتميز بأنها تصدر بمعدلات فائدة أعلى من الفائدة على السندات الحكومية؛ لكونها أكثر عرضة لمخاطر الائتمان الناتجة من عجز الجهة المصدرة للوفاء بالدين والفوائد الدورية عليه؛ لذلك فهي تصدر بمعدل فائدة أعلى كضمان لحماية المستثمر.



ثانياً: السندات بحسب معدل العائد



1. **سندات ذات عائد ثابت**، وهي السندات التي يكون معدل الفائدة فيها ثابتاً، وتحسب كنسبة مئوية من قيمة السند الاسمية أو كمبلغ ثابت يتم تحديده.
1. **سندات صفرية الكوبون**، وهي سندات لا تدّر عائداً دورياً في مقابل طرحها بأسعار منخفضة عن قيمتها الاسمية، وعند استحقاق السند يتم دفع القيمة الاسمية الكاملة للسند، ويعد العائد من هذا السند هو الفرق بين سعر بيع السند وبين القيمة الاسمية.
1. **سندات ذات عائد متغير (معووم)**، وهي السندات التي يكون معدل العائد فيها مختلفاً من فترة إلى أخرى؛ اعتماداً على تغير سعر الفائدة في السوق المالي.

ثالثاً: السندات من حيث الأجل



1. سندات قصيرة الأجل.
2. سندات متوسطة الأجل.
3. سندات طويلة الأجل.

إدارة الدين العام

يُطلق مصطلح إدارة الدين العام على تلك العملية التي تهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة الدين الحكومي، وتعمل على تنفيذها وتقييمها بشكل مستمر؛ من أجل الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه الحكومة، وبأقل تكلفة ممكنة على المدينين المتوسط والطويل، مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى تضعها الحكومة كتطوير سوق مالي يتمتع بكفاءة عالية؛ من أجل طرح تلك الأدوات للتداول من خلاله.

وتسعى إدارة الدين العام إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

- تأمين حاجة الحكومة إلى التمويل تبعاً للغرض من التمويل.
- اقتناص الفرص ذات التكلفة التمويلية الأقل على المدينين المتوسط والطويل.
- الحفاظ على درجة مخاطر مقبولة تتسم بالالتزان لمحفظة الدين كاملة.
- تحقيق أي أهداف أخرى تسعى الحكومة إلى تحقيقها تبعاً لاستراتيجيتها.

دور مكتب إدارة الدين العام

يمثل مكتب/مركز/وحدة إدارة الدين العام في الحكومات الجهة المعتمدة التي تتحمل مسؤولية تنفيذ استراتيجية إدارة الدين المعتمدة عن طريق أدوات الدين المختلفة والمعاملات الأخرى ذات الصلة بالدين، بالإضافة إلى مسؤوليتها أمام صناع القرار بتقديم النصيحة والتحليل بشأن استراتيجية الدين العام المقترحة والمخاطر المصاحبة للتكلفة وعرض البدائل في حال توافرها. وتعد إدارة الرصيد النقدي وإدارة الضمان والاقتراض من الوظائف الأساسية للمكتب، بالإضافة إلى وظائف داعمة مثل: تنبؤات التدفقات النقدية والاستشارات القانونية.

تقييم إدارة الدين العام

يهدف تقييم إدارة الدين العام إلى قياس أداء إدارة الدين الحكومية من خلال مجموعة كاملة من المؤشرات (11 مؤشراً) يتضمن كل مؤشر أبعاداً لتقييم الممارسات السليمة المعمول بها، وتشمل سلسلة كاملة من عمليات إدارة الدين الحكومية، وعمليات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى البيئة العامة التي تتم فيها هذه العمليات؛ من أجل تطبيق ممارسات سليمة لإدارة الدين. وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى الذي ينبغي الوفاء به في جميع الظروف. ومن ثم؛ فإن المؤشرات التي لا يتم الوفاء بها بشكل واضح تشير إلى نقاط الضعف التي ينبغي التركيز عليها وإصلاحها وتطويرها.

وتنقسم المؤشرات إلى خمس مجموعات، وهي:

- الحوكمة وتطوير الاستراتيجية.
- المواءمة مع سياسات الاقتصاد الكلي.
- الاقتراض وعلاقته بالأنشطة المالية.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الميزان النقدي.
- تسجيل الديون وإدارة مخاطر العمليات.

أسباب لجوء الحكومات للاستدانة

تلجأ الحكومات للاقتراض والاستدانة لأسباب عدة ترتبط بشكل أساسي بقوة اقتصادها ومثانته التي تنعكس بشكل مباشر على ميزانيتها وناتجها المحلي الإجمالي. وفي ضوء ذلك فإن:

الدول ذات الاقتصاد الضعيف تقتض من أجل استمرار نشاطها الاقتصادي وتنويع مصادر التمويل لديها، إما من أجل تغطية عجز ميزانيتها وإما لإدارة سياستها النقدية وتثبيت تذبذب سعر صرف عملتها أو تستدين من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية الضخمة لديها ذات المدى طويل الأجل أو لسداد قروض سابقة.



الدول ذات الاقتصاد القوي تقتض من أجل إعادة الاستثمار للاستفادة من الفرق بين تكلفة الاقتراض وعائد الاستثمار، كما أنها تقتض للدفع بسيولة جديدة لسوقها المحلي لتشجيع الاستثمار الداخلي، بالإضافة إلى الحصول على عملة صعبة عندما يكون الطرح بعملة أجنبية؛ مما يعزز مكانتها الاقتصادية.



الدين العام في المملكة العربية السعودية

1 الإدراج في أسواق الدين

أسواق الدين الدولية



تشارك المملكة في أسواق الدين الدولية بطرح إصداراتها للسندات والصكوك الدولية بالعملات المختلفة (الدولار وباليورو) ضمن «برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية»، و«برنامج حكومة المملكة الدولي لإصدار الصكوك» الذي تقوم به وزارة المالية، بترتيب وإدارة من المركز الوطني لإدارة الدين؛ حتى أصبحت قاعدة المستثمرين في إصدارات المملكة اليوم تمتاز بتنوع واسع من حيث النطاق الجغرافي ونوع المستثمرين؛ حيث يمتد منحى العائد للمملكة من 2021م إلى 2061م.

وقد نجح المركز في فتح أسواق جديدة متمثلة في إصدار عملة اليورو؛ مما أسهم في خلق منحى عائد جديد للمصدرين المحتملين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتنويع قاعدة المستثمرين.

وبدأت المملكة إصداراتها الدولية عام 2016م بسندات مقومة بعملة الدولار الأمريكي، وتبعتها إصدارات أخرى مقومة بعملة اليورو، وكان آخر طرح دولي للمملكة للسندات الدولية بعملة الدولار في أسواق الدين الدولية في شهر نوفمبر 2021م ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين. وقد نجحت المملكة في إصدار أدوات دين بعائد سلبي؛ ليكون أكبر شريحة أصدرت بالسالب خارج دول الاتحاد الأوروبي، ووصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من خمسة مليارات يورو، وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الإصدار. وبلغ إجمالي ذلك الطرح 1,5 مليار يورو (ما يعادل 6,83 مليار ريال سعودي) مقسمة على شريحتين كما يلي: مليار يورو (ما يعادل 4,55 مليار ريال سعودي) لسندات ثلاث سنوات (استحقاق عام 2024م)، ونصف مليار يورو (ما يعادل 2,28 مليار ريال سعودي) لسندات تسع سنوات (استحقاق عام 2030م) بعائد سلبي.

أسواق الدين المحلية



كان لأسواق الدين المحلية نصيب من اهتمام حكومتنا الرشيدة؛ حيث كان أحد أهداف المركز الوطني لإدارة الدين تطوير أسواق الدين المحلية؛ حيث أطلق برنامج المتعاملين الأوليين في عام 2018م، بالشراكة مع خمس مؤسسات مالية، بالإضافة إلى دعم السوق الثانوي ليتمتع بالكفاءة والعمق؛ من أجل استيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص عن طريق بناء منحى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين من خلال «برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي».



تابع المتعاملين الأوليين (Primary Dealers) بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين العام مشاركتهم في استيعاب الإصدارات الحكومية وتطوير أسواق الدين المحلية من خلال توسيع قاعدة المستثمرين في السوق الأولية؛ لتأمين متطلبات التمويل في الدين المحلي للمملكة، ودعم وتنمية السوق الثانوية؛ حيث يتولى المتعاملين الأوليين دور صانعي السوق؛ من خلال زيادة سيولة الأوراق المالية الحكومية المحلية، وتقديم المشورة للمركز الوطني لإدارة الدين العام لتطوير أسواق الدين في المملكة.

هذا وقد وقعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مؤخرًا اتفاقية مع مصرف الراجحي لتعيينه كمتعامل أولي بأدوات الدين الحكومية؛ لينضم بذلك مصرف الراجحي إلى المؤسسات المالية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين، وهي: «البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء».

وتأتي أهمية هذه الاتفاقيات مع المتعاملين الأوليين من كونها تساهم في رفع كفاءة التعاملات المالية في أدوات الدين الحكومية المحلية من خلال وضع أطر واضحة وشفافة للمتعاملين بها، كما تعزز المشاركة في تطوير سوق الدين المحلي مع الأطراف ذات العلاقة، حيث شهد السوق في الآونة الأخيرة قفزة إيجابية في أحجام التداولات التي تعكس ثقة المستثمرين بأدوات الدين المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بتوقيع مذكرات تفاهم مع عدة مؤسسات مالية دولية بشأن انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية.

ولتلبية الاحتياجات التمويلية المقدرة في ميزانية العام 2022م، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض تستهدف استمرار التنويع بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية مما يعزز قدرة المملكة على الوصول إلى مختلف الأسواق المحلية والدولية، مع ضمان إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر والتي تراعي عدة اعتبارات منها الحفاظ على سيولة السوق المحلي، الحفاظ على متوسط أجل استحقاق الدين العام لتقليل مخاطر إعادة التمويل المستقبلية.

وضمن الجهود المبذولة لزيادة السيولة وتعميق سوق أدوات الدين المحلية، يسعى برنامج تطوير القطاع المالي في وزارة المالية إلى تطوير سوق الصكوك المحلية وتنويع قاعدة المستثمرين فيه من الداخل والخارج، وتطوير المنتجات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين في السوق المالية؛ حيث تم العمل بين المركز الوطني لإدارة الدين وهيئة السوق المالية لتخفيض القيمة الاسمية للصكوك الصادرة عن حكومة المملكة ضمن برنامج إصدار الصكوك المحلية بالريال السعودي في عام 2019م من مليون ريال إلى ألف ريال للصك؛ مما أسهم في زيادة حجم التداولات بأدوات الدين الحكومية في السوق المحلية.

2 التداول في أسواق الدين

حجم تداولات أسواق الدين المحلية

تمثلت الزيادة في حجم التداول في السوق الثانوية المحلية في تداولات قيمتها أكثر من 70 مليار ريال سعودي في عام 2020م، مقارنة بعشرة مليارات ريال سعودي في عام 2019م، أو بنسبة أكثر من 600 % على أساس سنوي. وقد تم تحقيق ذلك بعدد من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق المحلية بما في ذلك تخفيض رسوم المعاملات بالتنسيق مع هيئة السوق المالية (CMA) والسوق المالية السعودية (تداول) وأيضاً أسهم المتعاملون الأوليون كصانعي سوق في تنمية التداولات.

ترتيب الدين العام السعودي بين مجموعة العشرين

ارتفع حجم محفظة الدين العام في عام 2020م بمقدار 176 مليار ريال؛ أي ما يمثل نسبة 26 % عن بداية العام السابق، ممثلة بإجمالي عمليات تمويلية تُقدر بـ 220 مليار ريال، موزعة بين تمويل محلي بحوالي 174 مليار ريال، وتمويل دولي بحوالي 46 مليار ريال، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل محلياً ودولياً على مستوى إجمالي المحفظة من إصدارات أدوات دين محلية ودولية وتمويل بديل. ويتمشى هذا الارتفاع في حجم الاقتراض مع خطة الاقتراض الاستثنائية لعام 2020م بسبب جائحة كوفيد-19؛ حيث ارتفعت متطلبات الاقتراض لتصل إلى 220 مليار ريال من الرقم المقرر سابقاً (120 مليار ريال).

وبلغ حجم إجمالي محفظة الدين في منتصف عام 2021م ما يقارب 923 مليار ريال، 58 % منها مقومة بالريال السعودي، و42 % مقومة بالعملات الأجنبية. وارتفع حجم محفظة الدين في النصف الأول من عام 2021م بمقدار 74.1 مليار ريال سعودي مقارنةً بنهاية عام 2020م، وتمثلت هذه الزيادة في إصدارات أدوات دين محلية ودولية وتمويل بديل عن طريق تمويل وكالة ائتمان الصادرات.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام للمملكة إلى الناتج المحلي الإجمالي 29.2 % بنهاية عام 2021م، وعليه يعد ترتيب المملكة الثاني مقارنةً بدول مجموعة العشرين.

أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أسباب استدامة الدول



تعد السياسات المالية للدول مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي العام أو خفضه. كما ترتبط الاستدامة المالية بمدى نجاعة السياسة المالية المطبقة بهدف تقليص عجز الميزانية والتحكم في معدل الدين العام والرجوع به إلى وضع قابل للاستمرار.

وتهدف الإجراءات الحكومية التي انتهجتها عدد من الدول في الميزانية العامة إلى تعزيز الإيرادات بالقيام -على سبيل المثال- بالإصلاح الضريبي وزيادة حصيله الرسوم وعوائد الاستثمارات الحكومية، إلى جانب خفض المصروفات الجارية متضمنة الأجور والنفقات التشغيلية، وتقليص الدعم الحكومي، وضبط النفقات الرأسمالية.

وتحظى الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من حكومة المملكة ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي السعودي والمركز الوطني لإدارة الدين؛ لغرض تقييم تطورات الدين العام التي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم سمات الإصلاحات التي عملت عليها حكومتنا الرشيدة في رؤية المملكة 2030 -لضمان الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي- تكمن في جهود التنويع الاقتصادي لمقابلة الإنفاق الحكومي عبر تعزيز الإيرادات النفطية وغير النفطية ورفع كفاءتها وتحويل الإنفاق إلى بناء رأس المال البشري وزيادة الاستثمارات التي تجذب المستثمرين من الداخل والخارج إلى القطاع الخاص؛ وبالتالي استقرار مستويات الدين العام.

لذلك؛ تسعى استدامة واستقرار المؤشرات المالية ومستويات الدين العام للمملكة لحصولها على تصنيف ائتماني عالٍ؛ وبالتالي حصولها على احتياجاتها التمويلية وفقاً للحاجة الفعلية وبتسعيرات عادلة. ومن هذا المنطلق؛ قام المركز الوطني لإدارة الدين باعتماد مؤشرات ومعايير قياس أداء مستويات الدين العام، ومؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة، وتطوير هذه المؤشرات والمعايير بشكل مستمر.



الخاتمة

يعد الدين العام إحدى أدوات تنشيط سوق الدين وتعميقه؛ والذي من شأنه الإسهام في زيادة السيولة المحلية، وهو كذلك مكون مالي يمكن أن يسهم في تنويع أساليب التمويل؛ وبالتالي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وقد تناول هذا التقرير التعريف بالدين العام وفوائده وأهميته وأنواعه وأبرز أدواته، كما تناول التعريف بإدارة الدين العام ودور مكاتبه وتقييمه، مع ذكر أبرز أسباب لجوء الحكومات للاستدانة، إضافةً إلى الإدراج والتداول في أسواق الدين الدولية والمحلية، وترتيب الدين العام السعودي بين مجموعة العشرين، كما تمت الإشارة إلى أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.



المراجع

- المركز الوطني لإدارة الدين العام، وزارة المالية.
- هبة محمد أمين السيد، «تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2017)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2017م.
- أدهم محمد البرماوي، «أثر الدين المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة»، مجلة البحوث المالية والتجارية، م 22، ع 2، أبريل 2021م.
- محمد إسماعيل أحمد، «الفرق بين صكوك التمويل والسندات»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع 60، فبراير 2021م.
- سمير عبدالفتاح إبراهيم، «تقييم منهجية إدارة الدين الحكومية»، الإصدار 1. 2017م.
- مالك عبدالرحيم محمد، «تحليل الآثار المالية والنقدية لتزايد الدين العام الداخلي الأمريكي للمدة 2002-2018»، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ديسمبر 2020م.
- (الرقابة على إدارة الدين العامة دليل الأجهزة العليا للرقابة)، مايو 2018
- هيئة السوق المالية (تداول)
- Veronique de Rugy and Jack Salmon, «Debt and Growth: A Decade of Studies», April 2020
- Troy Adkins, «What the National Debt Means to You», June 28, 2021
- M.Szmigiera, «Breakdown of public debt to GDP ratios in G20 countries, 2019 and 2025», Mar 30, 2021

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center



المركز الوطني
لإدارة الدين
ONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

